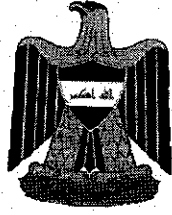


كو<sup>٧</sup>مارى عيراق  
داد كاي بالآي نيتتياحي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤٥/اتحادية/اعلام/٢٠١٥

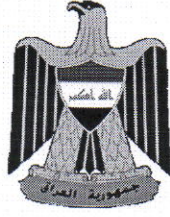
تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٠/٨/٢٠١٥ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعى : (س. هـ. ص) - وكيله المحامي (ن. م).  
المدعى عليه : رئيس مجلس النواب / إضافة لوظيفته - وكيله الموظفان الحقوقيان  
(س. ط. ي) و (ه. م. س).

#### الإدعاء:

ادعى وكيل المدعى بأن المدعى عليه إضافة لوظيفته قام بتشريع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق (لسنة ٢٠١٥) ولما كان بعض مواد قانون الموازنة مخالفة لأحكام المادة (٢ الفقرة أولاً) من الدستور فقد طعن به للأسباب الواردة في عريضة الدعوى حيث بيّن بأن المادة (٢) تحت عنوان (النفقات والعجز) في القانون أنفاً نصت الفقرة (أ) منها ((يقضى هذا العجز من الاقتراض الداخلي والخارجي وخول وزير المالية بالاستمرار بالاقتراض لسد العجز)) أما في الفقرة (ب) من المادة حيث جاء فيها الاقتراض والاستمرار بالاقتراض . ولأن الاقتراض من البنوك الداخلية والخارجية غير الإسلامية يخضع لفوائد ربوية وهذا مخالف لثوابت أحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا في كافة المذاهب الإسلامية وبذلك يكون تشريع هذا القانون مخالفاً لأحكام دستور (جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥) الذي ألزم بعدم تشريع أي قانون يتعارض مع ثوابت الشريعة الإسلامية وطلب في الختام (الحكم بعدم دستورية (المادة ٢) والمادة (١٨/أولاً) من قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية (٢٠١٥) وتحميل المدعى عليه إضافة لوظيفته كافة الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة وبعد تسجيل الدعوى لدى المحكمة الاتحادية العليا وفقاً للنظام الداخلي لها تم تبليغ عريضة الدعوى للمدعى عليه فوراً إجابته طالباً ردّ الدعوى للأسباب الواردة فيها وبعد استكمال الإجراءات تم تعيين يوم ٦/٧/٢٠١٥ موعداً للمرافعة وفيه حضر وكيل المدعى ووكيل المدعى عليه ويوشر بالمرافعة الحضورية علناً وحصر وكيل المدعى دعوى موكله بالمادة (٢/ثانياً) بفقرتيها (أ و ب) وطلب إبطال بقية ما ورد في عريضة الدعوى وبعد أن أكملت المحكمة تحقيقاتها قررت إفهام ختام المرافعة وتلي منطوق القرار علناً.

كو<sup>٧</sup> ماري عيراق  
داد كاي بالآي ئيتيحادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا  
العدد: ٤٥/اتحادية/اعلام/٢٠١٥

القرار:

لادعاء المدعي ولحصر وكيله الدعوى في جلسة المرافعة المؤرخة ٢٠١٥/٨/١٠  
بالحكم بعدم دستورية المادة (٢/ثانياً) بفقرتها (أ) و(ب) وطلبه إبطال بقية ما ورد في عريضة الدعوى  
وبالرجوع إلى أحكام المادة (٢/ثانياً/أ/ب) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق  
للسنة المالية ٢٠١٥ وجد أنها قد أجازت لوزير المالية الاتحادي الاستمرار بالافتراض لغرض سد العجز  
المتوقع في الموازنة العامة الاتحادية من صندوق النقد الدولي ومن البنك الدولي ولم تذكر هذه المادة أن  
يكون ذلك بفوائد ربوية كما افترض المدعي وإن الافتراض لا يمكن أن يبنى عليه حكماً لذا تكون دعوى  
المدعي بعد حصرها غير مؤسّسة على سند من القانون فقرر ردها من هذه الجهة وإبطال الدعوى فيما  
يتعلق بطلبه الثاني المتعلق بعدم دستورية المادة (١٨) من القانون المشار إليه بناء على طلب من  
المدعي على لسان وكيله وتحميل المدعي المصاريف وأتعاب محاماة وكيل المدعي عليهما  
ومقدارها مائة ألف دينار وصدّر القرار بالاتفاق وافهم عنناً .

الرئيس  
مدحت المحمود

العضو  
فاروق محمد السامي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
أكرم طه محمد

العضو  
أكرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب النقشبندي

العضو  
عبود صالح التميمي

العضو  
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو  
حسين أبو التمن

الرئيس  
مدحت المحمود